

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن كانت صغيرة أو مجنونة .

تنبيه : ظاهر قوله فإن كانت صغيرة أو مجنونة فلها الخيار إذا بلغت وعقلت .
أنه ليس لها خيار قبل البلوغ وهو ظاهر كلامه في الهداية و المذهب و الخلاصة و المحرر و الوجيز و الحاوي وغيرهم .
وقدمه في الرعايتين .

وقيل : لها الخيار إذا بلغت تسعا وهو المذهب .

قال في الفروع : إذا بلغت سنا يعتبر قولها فيه : خirt .

وذكره القاضي في المجرد وجزم به في المستوعب وصر أنها بن تسع .

وكذا صرح به ابن البنا في العقود فقال : إذا كانت صغيرة فعتقت فهي على الزوجية إلى أن تبلغ حدا يصح ابنها وهي تسع سنين فصاعدا انتهى .

وقال ابن عقيل : إذا بلغت سبع بتقديم السين .

وقال الشيخ تقي الدين : اعتبار صحة إذنهما بالتسع أو السبع : ضعيف لأن هذا ولاية إستقلال ولاية الإستقلال لا تثبت إلا بالبلوغ كالعفو عن القصاص والشفعة وكالبيع بخلاف إبتداء العقد فإنه يتولاه الولي بإنهما فتجتمع الولايتان وبينهما فرق انتهى .

قوله فإن طلقت قبل اختيارها : وقع الطلاق وبطل خيارها .

يعنى إذا كان طلاقا بائنا .

وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في الهداية و المذهب و المستوعي و الخلاصة و المغني و الشرح و المحرر و

الرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع وغيرهم .

قال القاضي : طلاقه موقوف فإن اختارة الفسخ : لم يقع وإلا وقع وقيل : هذا إن جهلت عتقها .

وأطلق في الترغيب في وقوعه وجهين